أجيال وصراعات خفية

بسمة النسور

عزيزي الأب السيِّني المغلوب على أمره: طبيعيٌّ جداً أن ينتابك الحزن حين ترى أبناءك يرتكبون الحماقات، ويكرّرون الأخطاء، خصوصاً أنّك تدرك أنّ لا أحدَ منهم سوف يستمع إلى نصائحك من باب الاستفادة من حكمتك، وخلاصة تجاربك في الحياة، إذ لا تبدو حُجَجُك مقنعةً، بل تبدو طروحاتك لهم في أيّ شأن ضعيفةً باهتةً، فيأخذونك «على قدّ عقلك»، لكنّهم يتصرّفون بحسب قناعاتهم فقط.

لعلّك نسيت أنّك ذات زمن كنت فيه شاباً مطيعاً مُؤدَّباً لم تتمكّن من الانتصار لنفسك في مواجهةٍ تسلّط والدك، ولم ترم تعليمات الوالد عُرض الحائط، بل نفَّذتَها مُرغماً بالحرف، ولم تواجهه قائلاً لا أحدٌ يتّخذ قراراته بناءً على تجارب الآخرين، «لا بدّ لي من خوض التجارب واختبار خيبة الأمل والتوصّل إلى الاستنتاجات وإطلاق الأحكام، قد أنجح أحياناً وأفشل أحياناً أخرى، سوف أحزن وأفرح، وأُقبِل وأُدبِر، وأندفع وأتراجع، سوف أقترب وأبتعد، ثمّ ألوذ في نهاية المطاف بشيخوختي محمّلاً بحصيلةٍ معرفيةٍ وبخبرةٍ حياتيةٍ لن تفيد أحداً». لم يكن بإمكانك قول ذلك رهبةً وتبجيلاً لهيبة الوالد المعروف أنّ كلمته «ما بتصير ثنتين»، هو يقول والعائلة تنفّذ، من دون نقاش، فهو الحكيم الفهيم الحاكم بأمره، كان ذلك في سالف العصر والزمان الذي مضى إلى غير رجعة، في زمن ليس ببعيد تفرّد الأهل بتقرير المصير، يختارون لأبنائهم ماذا سيدرسون وماذا سيعملون ومن سيتزوّجون، وكم من الأطفال سينجبون، لم يكن مفهوم استقلالية الأفراد مقبولاً، بل اعتُبِر مُجرَّد التفكير فيه عقوقاً وتمرّداً وجحوداً، وقلّة حياء أيضاً. تحتّم على الابن أن يظلّ لصيقاً بالعائلة طيلة حياته، وحين يتزوّج العروس التي اختارتها الوالدة، بعد تأكّدها من قوّة أسنانها وكثافة شعرها وبياض بشرتها، سوف يستمرّ في الإقامة مع زوجته في بيت العائلة، وفي أحسن الحالات يُعمِّر له الوالد شقّةً فوق السطح، ويظلّ الأب مسيطراً مهيمناً على الولد وزوجته وأبنائه، يتدخّل في أدق التفاصيل، ويأخذ القرارات المُنفردة من دون مشورةٍ، ومهما بلغ تحصيل الابن الأكاديمي، وإنجازه المهني، فسيظلّ في نظر أبيه الولد الذي يصبّ القهوة عند حضور الضيوف.

غير أنّ الأمر تغيّر كلّياً في زمننا الراهن، فاختلف إلى الأبد شكل العلاقة بين الأب وأبنائه. فهيمنت وسائل التربية الحديثة التي تُعلي من قيمة الفرد وتنفي الفوارقَ بين الأجيال، وقد تراجع (كي لا نقول اختفى) الدور السلطوي للأب، لم تعد كلمته نافذةً ونهائيةً وحاسمة، بل أصبحت مُجرَّد فكرة قابلة للنقاش والمداولة والرفض، بات الأبناء، أنداداً غير قابلين للخضوع لسلطة الوالد، الذي أصبح يستعين بهم لدفع فواتيره إلكترونياً، ولإعادة تشغيل هاتفه النقّال حين يتعطّل، ولإعادة ضبط تلفزيونه الذكي، ولطلب سيارة «أوبر» حين يرغب في الخروج، ومن ثم فقد شرعية إسداء النصائح والتوجيهات، وحتّى لو ثرثر بها طيلة الوقت، لن يجد آذاناً مُصغيةً. ليس أمامه والحال هذه سوى الانسحاب من المشهد، الذي لم يعد له فيه سوى دور ثانوي لا يتجاوز الطقوس الفلكلورية في المناسبات والأعياد.

لعلّ الفكرة حزينة ومؤلمة، غير أنّها حقيقةٌ علينا التعايش معها، لذلك هوّن عليك عزيزي الأب السيِّني المغلوب على أمره، ولنعترف أنّنا جيل عاثر الحظّ تعرّض للقمع والتحكّم ومصادرة الحرّية وحقّ الاستقلالية من الأهل، أصحاب السلطة المطلقة، ثمّ حين صرنا آباءً وأمهاتٍ تعرّضنا للتهميش والاستخفاف من أبناءٍ متفوّقين علينا تكنولوجياً ومعرفياً، لعلّهم يروننا كائناتٍ «دقّة قديمة» عديمة الجدوى، غير قادرة على التصالح مع مفردات الحداثة، ويستولي عليه الإحساس بالضآلة أمام سطوة التكنولوجيا التي تغلغلت في أصغر التفاصيل، وعمّقت الفجوة بين الأجيال، ورسَّخت الغربة بيننا وبين أقرب الناس، ما يُبرّر تحسّرنا على عمر ضاع هباءً، قائلين باستسلام: «عليه العوض ومنه العوض».

تونس وعودة الشارع مجدداً

المهدي مبروك

خرج يوم الجمعة الماضي آلاف المتظاهرين في أكثر شوارع العاصمة أهمّيةً، منذّدين بحالة الحرّيات التي وصلت إليها البلاد، رافعين شعاراتٍ جريئةً خلنا أنّها اختفت منذ مدّة غير قصيرة. خرجت هذه التظاهرة إثر دعوة أطلقتها شبكة جمعت منظّمات وجمعيات حقوقية وطيفاً مدنياً واسعاً، فضلاً عن ائتلاف حزبي يجمع بعض تيّارات اليسار الوسطي. توقيت انتظام هذه المظاهرة مهمّ، فهي تتزامن مع انطلاق الحملة الانتخابية بشكل رسمي، وكأنّها تعلن أنّ هذه الحملة لا تعني الناخبين إلّا على قاعدة استعادة الحرّيات التي سلبها النظام منذ انقلاب 25 يوليو (2021).

يطمح المنظّمون إلى أن تتواصل هذه المظاهرات وتعمّ كامل تراب الجمهورية في الأسابيع الثلاثة المتبقّية من الحملة، وستكون (إن نجحت) شكلاً مهمّاً من أشكال التعبئة الانتخابية المُحتجّة على الرئيس قيس سعيّد بشكل رئيس، وهي في الآن ذاته حرصت على استبعاده بشكل سلمي من خلال صناديق الاقتراع. كذلك تأتي هذه المظاهرة بعد يوم من سلسلة اعتقالات واسعة شملت عشرات من أنصار حركة النهضة، تحديداً من القيادات المحلّية، علاوة على مجموعات منهم لا تزال تنشط في نطاق متابعة مسألة العدالة الانتقالية، وهي التجربة التي تعثّرت ولم تدرك جُلّ أهدافها، خصوصاً بعد إيقاف رئيس هيئة الحقيقة والكرامة، سهام بن سدرين، منذ أسابيع قليلة. أكثر الأشياء «عدلاً» في عهد سعيّد هي الاعتقالات التي توزّعت بين جُلّ الطيفين، السياسي والمدني، بعد أن توهّم بعضهم أنّها لن تتطاول إلّا «النهضة»، غير أنّها توسّعت لاحقاً لتشمل (من دون استثناء) العائلات السياسية كلّها، وإنْ بدرجات متفاوتة. طاولت التوقيفات مثلاً أحزاباً أخرى ومنظّمات وجمعيات كانت من أشدّ خصوم حركة النهضة في أثناء عشرية الانتقال الديمقراطي المموَّود. تجاوزت الاعتقالات الأحزاب والجمعيات المستقلّة لتطاول إعلاميين ومحامين ومدوّنين، ولعلّ المحامية والإعلامية سنية الدهماني مثال دالّ على ما وصلت إليه حالة التضييق على الحرّيات.

تيسّر هذه العوامل كلّها لنا فهم لِمَ كان شعار الحرّيات من أكثر الشعارات أهمّيةً، هتفت بها حناجر المتظاهرين يوم الجمعة الماضي. كذلك فإنّ ما يثير الانتباه أيضاً الفئاتُ العمرية التي شاركت في هذه المظاهرة. فاللافت للانتباه الحضور المكثّف للشباب، والعودة إلى الجامعات ساهمت في التعبئة، فما كان من الممكن أن تجتمع تلك الأعداد الغفيرة لو كانت الدعوة إليها قد جرت قبل أسابيع قليلة، أي في ذروة العطلة الصيفية التي تُغلَق فيها الجامعة والمدرسة نحو ثلاثة أشهر. يستأنف الشباب تحديداً مسار احتجاجهم، خصوصاً أنّ آخر الحركات الاحتجاجية الشبابية لفظت أنفاسها مع صعود الرئيس سعيّد خلال انتخابات 2019، إذ لا ننسى أنّ طيفاً واسعاً من هذه الحركات («ما نبش نسامح»، «وينو البترول»...) قد أعلن انضمامه إلى تيّار سعيّد، وهو الخليط من اليسار الفوضوي والعروبي، ومن نزعات أخرى من تعبيرات ماركسية جدّ مُتطرّفة، ما زالت تأمل استعادة التنظيم المجالسي، ومختلف أشكاله القاعدية. مرّت هذه الحركات الاجتماعية، التي شكّلت شوكةً عنيدةً في حلق الرئيس حكّموا خلال فترة عشرية الانتقال، تنازعتهم خلافاتٌ داخليةٌ حادّة، فضلاً عن محاولات توظيف لم يسلموا منها دوماً، تفيد بعض أدبياتهم الداخلية عن حجم هذه الرهانات كلّها.

خلال خمس سنوات (هي عهدة الرئيس سعيّد) لم نرَ أيّ شكلٍ من أشكال التحرّكات الشبابية تلك، وذلك كان نوعاً من المساندة للرئيس، أو ربّما خوفاً من ملاحقات يمكن أن تطاول بعضهم في ظلّ ظروف تشي بتدهور جُلّ القضايا التي ناضل من أجلها هؤلاء الشباب، بمختلف تعبيراتهم وتنظيماتهم. اختفى هؤلاء كلّهم وكأنّ الأرض ابتلعتهم، غير أنّهم يستعيدون عنفوانهم. اختفت الشعارات القديمة والوجوه القديمة، ما يوحي بتجدّد ما في طيف هؤلاء الشباب، الذين لم يكسبوا من مرحلة سعيّد أيّ شيء، بل خسروا كثيراً، حتّى أدنى حرّياتهم الفردية، بعد موجات من التوقيفات التي طاولت المدوّنين وغيرهم.

غير أنّ علينا ألّا نفرط في التفاؤل، حتّى نتخلّص من عديد من الأوهام والأحلام التي أفسدت علينا في كثير من الأحيان صواب التقدير، ومنحت التونسيين مكانةً لا تخلو من نزعة مُتوَرِّمة. هذه المظاهرة كانت حجراً رماه هؤلاء في مياه راكدة، ولكن ما زالت العديد من المسائل العالقة التي قد تحدّ من هذا الاندفاع: الشرخ الاجتماعي الحادّ بين كتلتَيْن كبيرتَيْن، الإسلاميين وخصومهم، فضلاً عن غياب أيّ مبادرات تشجّع على النقد الذاتي المتبادَل وعلى التجاوز.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

حَراكُ طلّابي مفتوح رغم المحظور

فاطمة العيساوي

مع عودة العام الدراسي، عاد طلاب الجامعات ليشكّلوا واجهةَ الحَراك ضدّ الإبادة المتواصلة في غزّة، وضدّ دور جامعات في دعم تمويل الحرب ونظام الفصل العنصري وراءها. يعود الطلاب إلى ساحة المواجهة وحديدين، متسلّحين بدعم نسبي من النقابات، ومن شريحة محدودة من الجسم التعليمي. يدور الحراك الطلابي في أجواء مكارثية حيث المعركة، حول تسمية ما يحصل في غزّة والأراضي الفلسطينية بالإبادة وإدانة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، تشهد فصولاً من الربح والخسارة، في ظلّ تصاعد موجة ملاحقة الأصوات المُؤثّرة بتهمة معاداة السامية.

مكاسب قليلة (لكنّها مهمّة) حقّقها الحَراك الطلابي، وقد تكون استقالة نعمت شفيق من رئاسة جامعة كولومبيا أحد المكاسب المعنوية فحسب، كذلك فإن قرار الادّعاء العام البريطاني إسقاط التهم عن الأكاديمية المصرية أميرة عبد الحميد، مكسب آخر مهمّ في بريطانيا. وكانت جامعة بورتسموث قد أحالت عبد الحميد على شرطة مكافحة الإرهاب، لتغريدات على «إكس» اعتُبِرَت مُضرّةً بسمعة الجامعة، وأنّها مناصرة لحركة حماس التي تصنّف منظمةً إرهابيةً. بعد تعليقها عن العمل، تعرّض مكان إقامتها لمداهمةٍ من عناصر فرقة مكافحة الإرهاب، وصُودِرت مقتنياتٌ لها، بما فيها الكومبيوتر الخاصّ، ومدوّنات شخصيّة. انطلقت الحملة ضدّ أميرة بعد مقالة نشرها موقع جويش كرونيكال اتهمها بمعاداة السامّيّة. شمل المقال اتّهامات مماثلة بمعاداة السامّيّة لأكاديميّين آخرَيْن، محسن العطّار وجيلبر الأشقر، في إطار حملة متواصلة يشنّها الموقع على أصوات مُؤثّرة في الإعلام والأكاديميا.

يعتبر إسقاط التهم عن أميرة عبد الحميد انتصاراً لحرّية التعبير في وجه محاولات متواصلة للخلط بين انتقاد إسرائيل ومعاداة السامّيّة. استخدام تهمة معاداة السامية ونصرة «مجموعة محظورة»، في إطار قانون مكافحة الإرهاب، أطلق ملاحقات قضائية في حقّ مجموعة من الناشطين، بمن في ذلك أساتذة جامعيون وطلّاب، منهم على سبيل المثال الطالبة في جامعة ساسيكس، حنين البرغوثي، التي اتُّهمت بالتعبير عن شعارات مناهضة للسامّيّة في إحدى التظاهرات المُؤيّدة لفلسطين في مدينة برايتون. من البديهي القول إنّ استخدام قانون مكافحة الإرهاب في حقّ ناشطين وطلّاب وأكاديميين لتعبيرات تصنّف داعمة لـ«حماس» بثّ الرعب لدى شريحة واسعة من المشاركين في الحراك الشعبي ضدّ الإبادة في غزّة، إلّا أنّ الطلاب والأكاديميين الشبّان هم الأكثر هشاشةً في وجه هذه الحملة.

في جامعة كينكز كوليج في لندن، توصّل الحراك الطلابي (وهو الأكثر حيويةً بين الجامعات البريطانية) إلى إرغام الإدارة على مراجعة سياستها في الاستثمارات، بما في ذلك وقف الاستثمار في الشركات التي تتركّز نشاطاتها في إنتاج الأسلحة أو توزيعها، التي تطرح نوعيتها أو طريقة استخدامها أسئلةً أخلاقيةً. في كلية لندن للعلوم السياسية والاقتصادية لا يزال الحراك الطلابي الطامح إلى تعديل سياسة الجامعة في استثماراتها متواصلاً. كانت الجمعية الطلابية من أجل فلسطين قد أصدرت تقريراً تحت عنوان «التواطؤ في الإبادة ضدّ الشعب الفلسطيني وتجارة الأسلحة والانهيار المناخي»، تناول استثمارات الجامعة في مجالات تطرح إشكالياتٍ أخلاقيةً منها دعم الجيش الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية، واستخراج أو توزيع الوقود الأحفوري، وتمويل الشركات في هذا المجال، وإنتاج أو توزيع الأسلحة بما في ذلك النووية. وتبلغ الاستثمارات الإجمالية للجامعة نحو 485 مليون جنيه إسترليني، بحسب التقرير، منها 89 مليوناً استُثمِرت في 137 شركةً متورّطةً في الحرب في غزّة، والوقود الأحفوري، وصناعة الأسلحة أو الإنتاج النووي. رغم حصول الجامعة على أمر قضائي بإزالة المُخيّم الذي أقامه الناشطون في أحد مباني الجامعة، لا يزال الحَراك متواصلاً. وقرر عدد من الطلّاب المبيت في المُخيّم إلى أن تستجيب إدارة الجامعة لمطالبهم بشأن تحويل الاستثمارات من الشركات المذكورة، ودمقرطة عملية اتّخاذ القرار في شأن استثمارات الجامعة. لم يُتّخذ أيُّ إجراء تأديبي عقابي في حقّ أيٍّ من الطلّاب. رغم أنّ الحَراك الطلّابي المتّحدة، في بريطانيا مقارنةً بالولايات المتّحدة، إلّا أنّ رقعته كانت قد امتدّت في العام الماضي إلى عدد كبير من الجامعات، منها مانشستر، ونيوكاسل، وليدز، وغولدسميث لندن، وبريستول، وشافيلد، ووريك، وغيرها من الجامعات، ويُرجَّح أن يستعيد حيويته مع انطلاق العام الدراسي الجديد.

> المعركة بشأن تسمية ما يجري في غزّة بالإبادة، ومسؤولية الوسط الجامعي في الاعتراف به، يقودها الطلّاب رغم أنّهم الحلقة الأضعف

المعركة بشأن تسمية ما يجري في غزّة بالإبادة، ومسؤولية الوسط الجامعي في الاعتراف به، بما في ذلك مسؤولية الجامعة، التي باتت جزءاً من الحرم الجامعي في الجامعات الأميركية، أو الإجراءات التأديبية التي يتحمّلون تبعاتها وانعكاساتها على مستقبلهم من دون كثير من دعم. التحدّي الأكبر قرار جامعة نيويورك اعتبار مناهضة الصهيونية شكلاً من أشكال التمييز، التي تُعتَبر جريمةً مسلكيةً تستوجب إجراءات عقابية. في سابقة من نوعها، أدخلت الجامعة تعديلاً على سياساتها، التي تُحدّد ما يسمّى المجموعات المحمّيّة من أشكال التمييز، لتضيف إليها «الصهيونية»، ما يعني أنّ أيّ تعبير ناقد لإسرائيل أو للإسرائيليين يُعتَبر مُهيناً لهذه الفئة، ويفتح الباب أمام ملاحقة المسؤولين عن هذه التعبيرات. بذلك فتحت الجامعة الباب أمام تقييدٍ إضافيٍّ لحرّية التعبير في انتقاد السياسات والجرائم الإسرائيلية، وتعريض الطلّاب للمزيد من الملاحقة.

فيما يستعدّ طلاب العالم للعودة إلى الحرم الجامعي، لن يعود طلّاب غزّة (من بقي منهم في قيد الحياة) إلى أيّ جامعة أو مدرسة. تقدّر أرقامُ الأمم المتّحدة أنّ الحرب ضدّ غزّة أدّت إلى تدمير ما يقارب 80% من المدارس في غزّة، منذ 7 أكتوبر (2023)، ما يعني الانتقال من تدمير ممنهج سابق إلى تدمير كامل للقدرات التربوية. جامعات القطاع كلّها (12 جامعة) تعرّضت للقصف أو دُمّرت بالكامل. فرص التعليم الوحيدة ستكون مبادرات بعض المدرّسين في المباني شبه المُدمَّرة لاستعادة بعض من معالم حياة طبيعية. بحسب تقرير لمجموعة التعليم العالمية التي تنشط مع منظّمات الأمم المتّحدة، فإنّ 93% من مباني مدارس غزّة (564 مدرسة) تعرّضت لدرجة ما من التدمير، ما يعني أنّ حوالى 650 ألف طالب في غزّة لن ينضمّوا إلى مقاعد الدراسة للعام الثاني على التوالي، بانتظار فرج يبدو أنّه لن يأتي قريباً.

(أستاذة جامعية في لندن)

عندما يصل الخلاف إلى بيت مال الليبيين

أبو القاسم علي الربو

يستمرّ الانقسام السياسي في ليبيا للعام العاشر، بسبب النزاع على شرعية يدعيها كلّ طرف من المتصارعين، ولا يملكها أيّ منهم، أطراف لا تزال تصرّ على قيادة البلاد وجرّها إلى المجهول، من خلال تشبّث كلّ منها بوجهة نظر ساهمت مجتمعة في عرقلة أيّ بوادر اتفاق، وأعاقت الوصول إلى تفاهم أو حلّ مشترك يتنازل فيه الجميع من أجل الجميع، ويقود إلى انتخابات يتوق إليها الشارع الليبي، وهي تائهة بين المبادرات الدولية والمشاكل والصراعات الداخلية.

وفي وقت ينتظر فيه الليبيون استكمال مسار الحوار السياسي، ووضع حدّ لهذه الانقسامات وما سبّبته من مآسٍ ألقت بآثارها على مناحي الحياة كلّها، وانعكست في صورة أزمات متتالية طال أمدها وتعدّدت مساراتها، وتشعّبت جوانبها، يتفاجأ الجميع بتحوّل هذه الخلافات وانتقالها إلى فصل آخر أكثر سوءاً، لتخوض هذه الأطراف حرباً من نوع آخر على ثروات البلاد من خلال محاولة كلّ طرف بسط سيطرته على مصرف ليبيا المركزي في العاصمة طرابلس. ومن الجدير بالذكر أنّها ليست المرّة الأولى التي يكون فيها المصرف المركزي هدفاً يستقطب اهتمام هذه الجماعات باعتباره بيت مال الليبيين، فقد سبق أن أدّت المناكفات والخلافات السياسية والقبلية إلى وجود مصرفين في شرق البلاد وغربها، انقسام أدّى إلى تضارب القرارات المالية وازدواجيتها، وتخبط السياسة الاقتصادية للدولة، ما أدّى إلى ضعفٍ مستمرّ وتدهورٍ ملحوظٍ في قيمة العملة المحلّية في مقابل العملات الأخرى، وليسترسل التضخّم في الدين العام بصورة غير مسبوقة، ليأتي كلّ مصرفٍ إلى طباعة العملة من دون أيّ غطاء مالي أو سياسة مالية عامة، وقد كلّفت الأمم المتّحدة في حينها شركة ديلويت الدولية إجراء المراجعة لأنشطة وحسابات المصرفين، مراجعة أوصت بضرورة عاجلة للبدء في الإصلاح الاقتصادي والمالي للدولة، والعمل السريع لإعادة دمج المصرفين وتوحيدهما في مصرف واحد، إلّا أنّ الأزمة هذه المرّة اتّخذت منحنىً آخر أشدّ خطورةً، وله من التأثيرات السالبة ما لا يستطيع البلد المنهك أصلاً تحمّله. أزمة بدأت بوادرها عندما أعلن المجلس الرئاسي تعيين محافظ جديد للمصرف المركزي، وإقالة الصدّيق الكبير، الذي ظلّ صامداً منذ عام 2011 أمام رياح التغيير كلّها، التي حاولت الاقتراب من مملكته، إلى الدرجة التي أصبح معها كثير من الليبيين يتندّرون معها بتسمية المصرف المركزي «مصرف الصدّيق الكبير».

وكعادة جلّ المسؤولين الليبيين، رفض المحافظ تسليم مهامّه، وهو في هذا ليس استثناءً، متحجّجاً بأنّ إقالة المحافظ أو تعيينه ليسا من اختصاص المجلس الرئاسي، وهو (وفق اتّفاق الصخيرات السياسي) اختصاص أصيل لمجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة، وقد اعترض مجلس النواب على القرار، ولا سيّما أنّه جاء بعد أن فتح المجلس، ورئيسه عقيلة صالح، صفحةً جديدةً مع الصدّيق الكبير، الذي وافق على تسييل ميزانيات كانت متوقّفة، وأصبح يموّل مشروعات الإعمار، التي تبنّاها خليفة حفتر في الشرق الليبي. أمّا الجماعات المسلّحة في الغرب الليبي، التي يقع المصرف ضمن نطاقها الجغرافي، فسارعت إلى رفع جاهزيّتها استعداداً لأيّ مواجهات، وتباينت مواقفها بحسب مصالحها، والآمال التي ستتحصّل عليها من هذه المواقف والاصطفافات.

> ليس ما يحدُث في ليبيا أزمة مصرف بقدر ما هي أزمة حكم، واختلاف على تقاسم ثروة النفط

وبالرغم من أنّ المجلس الرئاسي برّر قراره أعلاه بأنّه من أجل تعزيز قدرة المصرف على القيام بمهامّه بكفاءة وفاعلية، وبتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبحلّ الأزمات التي يعيشها المواطن الليبي ابتداءً من التضخّم غير المسبوق وانتهاءً بتدهور قيمة الدينار، مروراً بشحّ السيولة، وتأخّر صرف المرتّبات، والانخفاض الحادّ في قيمة الأصول المالية، وغيرها، إلّا أنّ معظم الليبيين يعرفون جيّداً أنّ معاناتهم وأزماتهم المستمرّة، التي يعانونها منذ أكثر من عشر سنوات، لم تكن في أيّ يوم في قائمة اهتمام متصدّري المشهد، وأنّ مصلحة المواطن والتخفيف من معاناته هي مُجرّد حجج واهية لم تعد تنطوي على أحد.

الأمم المتّحدة، الراعية لكلّ أسباب الصراع، التي أصبحت مهامّها محلّ ريبة وشكوك، لا تزال تعيد العبارات نفسها التي اعتادت إطلاقها، واعتاد الليبيون سماعها، من قبيل دعوة الجميع إلى تغليب المصلحة العامّة، وضرورة التنازل من أجل الوطن، وإخراج المصرف المركزي من دائرة الصراعات السياسية، وغيرها من المصطلحات والعبارات، التي لم تعد تعني في أرض الواقع شيئاً، وإنّها بالرغم من اجتماعاتها المتعدّدة مع أطراف الأزمة لا تزال عاجزةً عن الوصول إلى تسوية تعيد الثقة إلى المصرف المركزي، التي أصبحت في المحكّ، ولا سيّما أن كثيراً من المصارف الدولية أوقفت تعاملاتها مع المصرف، الذي اقتصر دوره في الوقت الحالي على المعاملات المحلّية بين المصارف، وفي أضيق نطاق، وتأثّرت سمعة المصرف المركزي أمام المؤسّسات المناظرة له في العالم، الأمر الذي قد يصل إلى فرض وصاية دولية على إيرادات النفط، باعتباره المصدر الوحيد للدخل، وإلى الإشراف المباشر على المصروفات والإنفاق، ما يعيد إلى الأذهان اتّفاق النفط في مقابل الغذاء، الذي فرضته الأمم المتّحدة على العراق، والذي جعل حسابات العراق تحت إدارة الأمم المتّحدة.

وبالرغم من تعوّد الليبيين الانقسام والمناكفات السياسية بين متصدّري المشهد، إلّا أنّ أزمة المصرف المركزي قد فاقت سابقاتها، ليدرك الجميع المستوى الذي وصلت إليه الطبقة السياسية، التي لا تزال تدير شؤون البلد من خلال العقلية المصلحية والأنانية، وبيّنت تورّط هذه القوى المتصارعة في توظيف المواطن حائراً أمام وضع يبدو أنّه سيستمرّ ويستمرّ معه التدهور المتزايد في الأوضاع المعيشية، وسيظلّ رهينةً لأهواء ساسته ينتظر انفراجاً لا يزال رهينةً لاتّفاق محلّي وإقليمي ودولي، لن يأتي بسهولة، لا سيّما في وجود أطراف محلّية متلقية وغير مقرّرة، تعيش على الاختلاف وتقتات منه.

(كاتب ليبي)

الواضح في غموض واقعة مصياف

معن البياري

تتوفّر التفاصيل الكثيرة التي انفرد بنشرها موقع إكسيسوس الأميركي وتلفزيون سوريا عن ضربات جوية إسرائيلية، على مصنع صواريخ دقيقة متوسطة المدى، أنشأه ويشرف عليه الحرس الثوري الإيراني، ومراكز أخرى حساسة، بينها مركز أبحاث علمي، في مصياف في ريف حماة، على وقائع أكثر شديدة الإثارة، تصلح للإفادة منها لإنجاز فيلم عن ثلاث ساعات أذاع الموقع والتلفزيون (وغيرهما) أن إنزالاً جوياً تخللها، شاركت فيه خمس مروحيات، فواكبت القصف العنيف عملية برّية في اشتباكات، لم يتسرب نبأ عن جريح أو قتيل إسرائيلي سقط فيها، بل طيرت الأنباء، مقتل 18 شخصاً وإصابة 30، بين القتلى والجرحى سوريون مدنيون وعسكريون وإيرانيون وعناصر من حزب الله. وإذا صحّ قليلٌ من الكثير الذي نشر عن تلك العملية الإسرائيلية النوعية، ذات الفرادة العسكرية والاستخبارية، فإنه كافٍ للتدليل على صحّة قول من يقول، مجدّداً، إن الانكشاف الإيراني في سورية أمام إسرائيل مريع. ولا يتزيّد من يزيد إن هذا الانكشاف في الداخل الإيراني أيضاً يرتفع إلى منزلة الفضيحة، فبعد صيد علماء مرموقين في البرنامج النووي، جاء اغتيال ضيف الرئاسة الإيرانية الجديدة، إسماعيل هنية، ليلة 31 يوليو/ تموز الماضي، ليعزز هذا الانطباع. ليس من مصادر سورية أو إيرانية أو إسرائيلية جاءت على أيٍّ من التفاصيل المثيرة للعملية العسكرية الإسرائيلية، الأولى من نوعها (منذ سنوات)، كما أنها لم تنف شيئاً منها، وأثرت وكالة أنباء النظام الإتيان على إدانة الاتحاد البرلماني العربي العدوان الإسرائيلي «الغاشم» على منطقة مصياف (هكذا)، ساعاتٍ بعد أن أخطرتنا الوكالة بأنهم مواطنون أسفر هذا العدوان عن استشهادهم وجرحهم. أما المصادر الرسمية في طهران فقد اعتصمت بالصمت، مع نفيها أسر إيرانيين في الموقع. والمؤدّى من هذا كله أمران، أولهما أن الجموح الإسرائيلي في استباحة الأراضي السورية، وكل ما عليها من إمكانات عسكرية، برّية وجوية وبحرية، سورية وإيرانية، وفي أي موقع، لا يكبحه رادع، وأن من الميسور على جنرالات الجيش والاستخبارات في دولة الاحتلال أن يخططوا وأن يستطلعوا وأن ينفذوا ما يراه أن تطاوله مناظير عسكرهم وبساطيرهم ومروحياتهم وصواريخهم في البراح السوري. ثانيهما أن في وسع اليد الإسرائيلية الطولى أن تصل إلى ما هناك من منشآت ومقارّ إيرانية؛ مصانع للصواريخ كانت أو قنصلية في دمشق.

لا يريد المسؤولون الإيرانيون الرفيعون أن يتوقفوا عن وعيد دولة الاحتلال بالانتقام من فعلتها، قتل «الضيف العزيز» (بوصف خامنئي)، إسماعيل هنية، في عملية استخبارية نوعية هي الأخرى، فهذا قائد الحرس الثوري، حسن سلامي، يقول، الأسبوع الماضي، إن بلاده ستنتقم بنفسها، وبشكل مؤلم. وكان الظن أن الموضوع كله طويت صفحته، ولئن كان ليس مطلوباً من أصحاب القرار في طهران أن يبلغونا بشيء عن موعد هذا الانتقام وشكله، فإن المطلوب منهم، هذه المرة بعد واقعة مصياف، أن يتواضعوا بعض الشيء، بل أن يعرفوا أننا ملايين قرؤوا تفاصيل العملية العسكرية الإسرائيلية الفريدة باعتبارها استخفافاً بأي رد ينتقم من مقتل القائد الفلسطيني الشهيد في أثناء ضيافته في طهران، باعتبارها عدم اكتراث بالشجرة العالية التي صعد إليها الطاقم الحاكم في الجمهورية الإسلامية، نزلوا عنها أم أبقوا أنفسهم هناك.

الواضح في الغموض الغريب في ليلة مصياف المهولة، بإنزال برّي لقوات كومانذوز خاصّة، أو بغيره، أن الغارات الخمس عشرة التي انضرب بها مصنع الصواريخ ذاك ومنشآت مماثلة، وعلى أربع مراحل، تنبئ عن أن إسرائيل ماضية في تحطيم صورة إيران عن نفسها. والمؤسف، لنا، نحن التواقين إلى وجود قوى إقليمية في المنطقة تحسب حساباً لها دولة الاحتلال الباغية، أنه ليس في المعاين قدامنا ما يؤشّر إلى مختتم محتمل لهذه الفوقية الإسرائيلية المتمادية على إيران، المستضعفة والمستهدفة بيسر بالغ في سورية، والمقدور أن يقتل فيها ضيف الرئاسة في طهران نفسها، إسماعيل هنيّة.

عودة تفصيل القوانين

سامح راشد

عُدّل، قبل نهاية عام 2013، قانون الإجراءات الجنائية المصري بتمديد الفترة القانونية للحبس الاحتياطي عامَين، قابلةً للتكرار بلا حدّ أقصى. وطوال الأعوام العشرة الماضية، تعرّض عشرات آلاف من المصريين لتوقيف مستمرّ أو متكرّر على ذمة الحبس الاحتياطي، بسبب هذا التعديل المشؤوم. وفي سياق ما سمّي «الحوار الوطني»، جرت منذ بضعة أشهر بلورة اقتراح مهمّ لتعديل القانون بتحديد فترة الحبس الاحتياطي لتصبح قصيرة الزمن، ومرّة واحدة، ثمّ فوجئ المصريون بمشروع لتعديل قانون الإجراءات الجنائية بشكل شامل، يتجاوز مسألة الحبس الاحتياطي، ويتطرّق إلى جوانبَ كثيرةٍ ومهمّةٍ، بل جوهرية في إجراءات التقاضي ومباشرة المحاكمات الجنائية أمام القضاء، من بينها إسقاط مبدأ الفصل بين السلطات. إذ يمنح مشروع القانون المُقترَح صلاحياتٍ واسعةً لأجهزة الدولة التنفيذية في اتّخاذ قراراتٍ من صميم اختصاص السلطة القضائية. كذلك تحرم التعديلات الجديدة المُتَّهمين والمحامين حقوقاً وحصانات يُقرُّها الدستور، ويكفلها قانون الإجراءات بصيغته القائمة حالياً المُقترَح تعديلها. وعلى ذكر الدستور، تمثّل معظم التعديلات المُقترَحة مخالفاتٍ صريحةً ومباشرةً لبنودٍ أساسيةٍ في الدستور، تتعلّق بحقوق الإنسان كالمساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص، فضلاً عن مقوّمات جوهرية لدستورية القوانين، منها بطلان الأثر الرجعي، والغموض والقابلية لتعددية التأويل في بعض الجرائم الجنائية والمخالفات الإجرائية. وعدد آخر من المخالفات الدستورية تضمنتها بنودُ التعديلات المُقترَحة في مشروع القانون الجديد. حتّى هنا، يمكن تفهّم مخالفة أيّ نص قانوني للدستوري وللمبادئ الأساسية في حقوق الإنسان. لكن ما يصعب تفهّمه أو تقبُّله تداول تلك البنود وإقرارها في اللجنة التشريعية المختصّة في البرلمان المصري على عجل، ثمّ بسرعة قياسية تُدخَل تعديلات طفيفة، كما لو كانت البنود جاهزةً، ومعروفاً مسبقاً ما ستثيره من اعتراضات، فأُعِدّت وحُضِّرت التعديلات عليها أيضاً. وفي المقابل، جرى تجاهل الملاحظات الجوهرية والاعتراضات جُلّها، التي أبدتها جهات مُتعدّدة، بدءاً بنقابة المحامين، الطرف الأكثر تأثراً وبشكل مباشر بأيّ مشروعات قوانين جديدة تتعلّق بالقضاء وإجراءاته، مروراً بنقابة الصحافيين المعنية بالحرّيات وكفالة التعبير لكلّ المواطنين، وخصوصاً الصحافيين. بينما راح المدلّسون، من الإعلاميين الرسميين والموالين، يتغنّون بمشروع القانون وتعديلاته، كما لو كانت مصر قبل ذلك بلا عدالة وبلا قضاء جنائي، وتسود الفوضى والعشوائية إجراءاته. لم تقتصر المفاجآت على عدد التعديلات الجديدة واندفاعها نحو سيطرة تنفيذية على القضاء، بمختلف مكوّناته، بل هناك حرمان المواطنين من حقوق، والمحامين من حصانات، بما يُخلّ بحياد المنظومة العدلية، إذ تكشف مراجعة سريعة لتطوّر التشريعات القضائية خلال العقد الماضي، أنّ تلك التعديلات الجديدة كانت مُعدّة منذ عام 2014، لكن لم يُصوَّت عليها في البرلمان القائم حينئذ، ثمّ أُعيد الحديث عن التعديلات نفسها في عام 2017، ثمّ في عام 2021. وفي كلّ مرّة كانت تؤجّل أو لا تناقش برلمانياً.

يُؤكّد الإلحاح على تمرير هذه المخالفات الدستورية، والتشوّهات القانونية، وجودَ إصرار شديد لدى السلطة الحاكمة على تطبيق دكتاتورية الفرد، وإعمال منطق احتكار السلطة، والسيطرة الكاملة على جوانب الحياة العامّة، وليست السياسية فقط. وبالفعل، ثمّة تعديلات أخرى كثيرة طاولت معظم القوانين واللوائح المُنظِّمة لمختلف جوانب الحياة، وخصوصاً المُنظِّمة للأنشطة الاقتصادية والمنشآت الصناعية والتجارية، فضلاً عن تلك الم

قادة «حماس» يواجهون لائحة اتّهام أميركية مشبوهة

أنيس فوزي قاسم

فوجئ الجمهور الأوسع بإعلان المُدَّعي العام الأميركي، مطلع سبتمبر/ أيلول الحالي، لائحة اتّهام تنطوي على سبع تهم جنائية موجّهة إلى ستّة من قادة حركة حماس، الأحياء منهم (خالد مشعل، ومحمّد الضيف، ويحيى السنوار، وعلي بركة) والمتوفين (إسماعيل هنيّة، ومروان عيسى)، شملت تهم التآمر لاستخدام أسلحة دمار شامل، أدّت (أو قد تُؤدّي) إلى الوفاة. ولافت للنظر أنّ اللائحة تتحدّث عن إسرائيل والإسرائيليين، وعن الولايات المتّحدة ومواطنيها الأميركيين، لا سيّما حين يربط المدّعي العام الاتهامات بما حدث في 7 أكتوبر (2023). واتّهم المُدَّعي العام «حماس» بأنّها مسؤولة عن اغتيال أميركيين عديدين، وأنّها (على نحو خاص) اغتالت في ذلك اليوم 1200 شخص من بينهم 40 أميركياً، بالإضافة إلى اختطاف مئات من المدنيين، وأنّ مقاتليها «اغتالوا عائلات كاملة»، و«اغتالوا المُسنّين والأطفال، واستخدموا العنف الجنسي سلاحاً ضدّ النساء». ويلاحظ أنّ لائحة الاتهام نُشرت بعد أيّام قليلة من عثور قوّات الاحتلال الإسرائيلي على جثامين ستّة أسرى كانوا في عهدة «حماس»، بينهم مواطن ذو جنسية مزدوجة إسرائيلية أميركية، وادّعى المُدَّعي العام أنّ «حماس» قتلت الضحايا المذكورين. وهدّد الرئيسُ الأميركي جو بايدن «حماس» بأنها «ستدفع ثمن هذه الجرائم».

من الواضح أنّ هذه الاتهامات تخضع أوّلاً للقانون الأميركي، ولا علاقة للقانون الدولي بها، لا سيّما أنّ الولايات المتّحدة ليست طرفاً في ميثاق المحكمة الجنائية الدولية، وأنّها تتقصّد ملاحقة أموات (وهذا شاذ كلّياً)، ذلك أنّ اثنَين من المُتَّهمين هما في عداد الموتى، إلّا إذا قصد المُدَّعي العام احتجاز جثامين الموتى (إذا استطاع) اتّباعاً للممارسة الإسرائيلية التي ما زالت سبب احتجاز مئاتٍ من جثث الشهداء الفلسطينيين، وتربط لائحة الاتّهام التهم الموجّهة بأحداث «7 أكتوبر»، وكأنّها وقعت في الأراضي الأميركية. أمّا إذا كانت حميّة المُدَّعي العام الأميركي تحرّكت بسبب أنّ أحد الضحايا الذين عثرت قوات الاحتلال على جثامينهم كان أميركياً، فهذا ليس سبباً مُقنِعاً، ذلك أنّه يمكن النظر إلى الأمر من أربع زوايا على الأقلّ: الأولى تقوم على افتراض أنّ الضحية كان مُقاتِلاً مزدوج الجنسية، فإن كان من حَمَلة الجنسيتين الإسرائيلية والأميركية، فإنّ حركة المقاومة تستهدف قوّاتٍ مسلّحةً (على افتراض أنّ المقاومة سبب الوفاة)، ولا تفحص هُويّات أفراد القوّات المسلّحة المُستهدَفة مسبقاً، كما أنّ لحركة المقاومة الحرّية المطلقة في استهداف عدوّها، طالما هو يحمل السلاح في مواجهتها، ولا يستطيع الأميركي الإسرائيلي أن يختار الجنسية التي يقاتل تحت علمها متى أراد وحينما يشاء، ولا يحقّ للولايات المتّحدة أن تهرع الآن لحماية مواطن أميركي اختار أنّ يُضحّي بحياته في سبيل دولة أخرى غير وطنه الأمّ. أمّا إذا كان مستوطناً، فإنّه هدف مشروع للمقاومة، شأن الجندي المُقاتِل، ولا يمكن اعتباره مدنياً، ذلك أنّ الرئيس الأميركي أبراهام لينكولن وضع قاعدةً لم تعترض عليها أيّ دولة، فأصبحت قاعدةً قانونيةً عرفيةً، تسمَّى في القانون الدولي «قاعدة الرحلة المُستمرّة»، إذ كانت بريطانيا ترسل (أو تغضّ النظر) متطوّعين إنكليز يأتون لدعم قوّات الولايات الجنوبية، التي ثارت على الحكومة الشرعية في الشمال، ولكن المتطوّعين كانوا في البداية يأتون بحراً إلى الكاريبي، ومن هناك ينتقلون إلى الولايات الأميركية الجنوبية، وطلب لينكولن من البحرية الأميركية إغراق السفن التي تحملهم، ورفض اعتبارهم مدنيين، ذلك أنّ رحلتهم لم تنته في الكاريبي، بل استمرّت حتّى الانضمام إلى المتمرّدين، أيّ أنّ مقصدهم النهائي القتال ضدّ الحكومة الشرعية، ولم تعترض بريطانيا على تلك الممارسة. أمّا إذا كان الضحية سائحاً مدنياً غير عسكري، فإنّه باختياره دخل منطقة حرب، أي أخذ المخاطرة، وعليه أن يتحمّل نتائجها. إنّ أيَّ سائح أجنبي دخل ساحة الحرب أيّام حرب فيتنام أو حرب أفغانستان يدرك تماماً المخاطر التي عليه أن يتحمّلها إذا ما أُصيب بأذىً. وهنا ندرك أنّ الصحافي الحربي يلبس عادةً ملابسَ خاصّة تميّزه من غيره، حتّى لا يُستهدَف (إلّا إذا دخل منطقة عسكرية إسرائيلية). وبالمناسبة، لم يسبق لكاتب هذه السطور أن قرأ عن سياحة أميركية في فيتنام أو في أفغانستان، ولن يكون مقبولاً من الحكومة الأميركية التدخّل لحماية سائح أميركي دخل منطقةَ نزاع مسلّح وهو يعلم ذلك، كما أنّها لا تتدخّل عادة لحماية الصحافي الأميركي الذي يرغب في تغطية حرب ما.

> تتحدّث لائحة اتهام المُدَّعي العام الأميركي «حماس» عن إسرائيل والإسرائيليين كما تتحدّث عن الولايات المتّحدة ومواطنيها
>
> اقتصرت عمليات «حماس» على الأراضي الفلسطينية المحتلّة، ولم تمارس أيّ أنشطة مقاومة خارج فلسطين

أمّا إذا كان الضحية من المرتزقة، ورغم أنّه قد يحمل جنسيةً مزدوجةً، فإنّ المرتزقة لا يتمتّعون بحماية قانونية أو دبلوماسية، فهم مأجورون، وهذا النوع من المقاتلين لا تحميهم القوانين الدولية. ونذكّر أنّ مقاتلي «بلاك ووتر»، المرتزقة الذين استأجرتهم وزارة الدفاع الأميركية لقتل أهلنا في العراق، لم يدخلوا ضمن قائمة القتلى الأميركيين، حتّى إنّ المرتزقة الذين يقاتلون حالياً في صفوف جيش الاحتلال الصهيوني لا يُدرَجون في قوائم قتلى الجيش. فوق ذلك كلّه، ليس ثابتاً أنّ حركة المقاومه الإسلامية هي التي نفّذت عملية القتل، كما تزعم لائحة الاتّهام وكما يزعم بنيامين نتنياهو، والبيّنات الظرفية تدحض هذه المزاعم، ذلك أنّ المقاومة تتمسّك بالأسرى لكي تدعم موقفها التفاوضي مع إسرائيل، وهذه هي ورقتها القوية، وبالتالي لا يُعقَل أن تُدمِّر المقاومة الورقة التي بيدها. ويمكن القول إنّ التجارب السابقة مع الأسرى الإسرائيليين كانت ناصعةَ البياض، وقد شاهدنا كيف تعاملت حركة المقاومة مع أسراها منذ جلعاد شاليط، حتّى الذين لا يزالون في قبضتها، ولا يزال من أُفرج عنهم يثنون على سلوك عناصر المقاومة النظيف.

ومن الطريف أنْ يُلاحِظ المُراقب أنّه إذا بادر المُدَّعي العام الأميركي فجأة إلى تحريك دعوى ضدّ المُتَّهمين من قيادات «حماس»، بسبب مقتل شخص أميركي، فلماذا لم يتنفض أحدٌ في مكتب الادّعاء العام الأميركي حين قُتِلت شيرين أبو عاقلة، وهي تحمل الجنسية الأميركية، أم أنّ لون شعرها وبشرتها لا يشيران إلى أنّها بيضاء بما فيه الكفاية، كما لون بشرة آخر ضحيّة؟ كما أنّ وزارة الخارجية الأميركية لم تدن إسرائيل لقتلها عائشة نور تركية الأصل وأميركية الجنسية. هل هناك أميركي وأميركي في القانون يا زينب؟ وبينما قال المُدَّعي العام إنّ هناك 40 أميركياً سقطوا ضحايا في محرقة غزّة، فلماذا لم يتحرّك إلّا حين أُعلِن مقتل آخر ضحية؟! هل هناك مزاعم تكشف عنها الإدارة الأميركية بالتدريج، على طريقة الذئب الذي وجد حملاً رضيعاً، واتّهمه بأنّ أمّه أساءت إليه في الماضي؟!

من الثابت أنّ هناك مقاتلين و/ أو مستوطنين و/ أو مرتزقة و/ أو مزدوجي الجنسية من 16 جنسية يقاتلون حالياً في صفوف قوّات الاحتلال، ومن الطبيعي أن ينتمي هؤلاء إلى 16 دولة، ولا بدّ أنّ أحدهم قُتِل أو جُرِح، فلماذا لم يصب بالحميّة والغيرة الوطنيّة إلّا المُدَّعي العام الأميركي؟... نتوقّع جواباً لا يليق بالسذاجة المُعتادة مثل الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

من غير اللائق لمُدَّعي عام دولة عظمى أن تكون أسبابه التي يسوّقها في لائحة اتهامه لا تتّفق و«عظمة» الدوله التي يمثّلها. فهو يلاحق قادةَ المقاومة لأنّهم «اغتالوا المُسنّين والأطفال واستخدموا العنف الجنسي سلاحاً»، هذه مقولة يُردِّدها نتنياهو، وردَّدها خلفه الرئيس الأميركي مثل الببّغاء. ولا بدّ أنّ المُدَّعي العام لديه ما يثبت مزاعمه، إلّا أنّه سيكون في وضع مُحرِج إذا دُحِضت هذه المزاعم من مصادر أكثر انحيازاً للصهيونيه منه مثل «نيويورك تايمز»، التي اعتذرت عن ترداد الاتهامات نفسها من دون تبصّر وتحقيق. طبعاً هناك تقارير أمنية أكثر مصداقيةً وحياديةً من تلك الصحف الأميركية التي تصاب بالعمى حين يتعلّق الأمر بحرب على الشعوب الملوّنة مثل الشعب الفلسطيني.

زعم المُدَّعي العام أنّ المُتَّهمين تآمروا لقتل أميركيين ولتهديد الأمن القومي الأميركي. إنّ مثل هذه المزاعم تُدلّل على عدم فهم منطلقات حركة حماس، فهي، ومنذ اليوم الأوّل لنشأتها في العام 1987، اقتصرت عملياتها على الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وهي بخلاف بعض أجنحة حركة فتح العسكرية، وأجنحة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لم تمارس أيّ أنشطة مقاومة خارج فلسطين. وليس غريباً، بل إنّه أمر مشروع، أن تستهدف قوّات المقاومة كلّ من يقاتل في صفوف جيش المستوطنين، أميركياً كان أو عربياً. وقواعد القتال تبيح ذلك بلا تحفّظ. ولا بدّ من تذكير المُدَّعي العام بأنّ هناك المئات من الأميركيين في صفوف قوّات الاحتلال الإسرائيلي، ويمارسون الإبادة، وآلاف من المستوطنين الذين يمارسون الإرهاب على شعبنا الفلسطيني، ولديهم (الأميركيون) المعلومات كلّها التي تُؤكّد ذلك، وهم جميعاً أهداف مشروعة للمقاومة.

لائحة الاتهام التي يُقدّمها المُدَّعي العام الأميركي لم تفاجئ أحداً، ذلك أنّ الانحياز الرسمي الأميركي إلى حملة الإبادة الصهيونية على الشعب الفلسطيني أصبح أكثر وضوحاً منذ اندلاع محرقة غزّة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023. ومن يُشكِّك في ذلك عليه أن يرصد (على سبيل المثال) مسعى الرئيس الأميركي بايدن لوقف إطلاق النار، الذي مضى عليه 11 شهراً تقريباً وهو يحرث في مياه غزّة.

(خبير قانوني فلسطيني)

قبرص بين المصالح والحياد في المنطقة

عمر الشيخ

يبدو أنّ الحذر هو نقطة تلاقي التحرّكات القبرصيّة دبلوماسيّاً أخيراً، بشأن التوتّرات في الدول الجارة للجزيرة المتوسطيّة، العضو في الاتحاد الأوروبي. في الوقت الذي تُراهن حكومة الرئيس القبرصيّ، نيكوس خريستودوليدس، على الانفتاح لغةً لبرهان حُسن النيّة أمام اضطرابات جيوسياسية في نطاق واسع، تترافق مع تدخّل قوىً إقليمية ودولية مُؤثّرة مثل الولايات المتّحدة وإسرائيل وتركيا وإيران ولبنان (من خلال حزب الله). تلك التطوّرات، دفعت قبرص إلى تبنّي سياساتٍ واستراتيجياتٍ حذرة، متوازنة. فلكلّ دولة وكيانٍ في المنطقة مصالحه الخاصّة، ويُعتقَد أنّ قبرص تتّبع نهجاً يتكيّف مع ديناميات كلّ علاقة تربطها بجيرانها على حدة.

قبرص جزءٌ من مجموعة تحالفاتٍ إقليمية أبرزها تحالفٌ شبه قوميّ مع اليونان. يمكن ببساطة رؤية علم اليونان في بقع كثيرةٍ من قبرص، يرفرف بمناسبة وبغير مناسبة، من دون حرج. وتحتفل البلاد بأعياد يونانيّة خالصة، وتأخذ الجهات الرسميّة عطلة بمناسبتها، إشارةً إلى التماهي الثقافيّ والسياسيّ مع البلد الذي تتكلّم قبرص لغته اليونانيّة القديمة (القبرصيّة) لغةً عاميّةً، فيما تتّخذ اللغة اليونانية الحديثة لغةً رسميةً أولى لها. ومن هنا، نستطيع التوقّف عند علاقة قبرص باليونان وإسرائيل مثلاً، خصوصاً في قطاعي الدفاع والطاقة، هناك شراكة استراتيجية بين حكومتي قبرص واليونان مع إسرائيل، وتحاول الدولتان، بجذورهما المشتركة سياسيّاً وثقافيّاً، الحفاظ على التعاون الأمني والاستخباري مع الجميع، ولا سيّما في وجود تهديداتٍ متزايدةٍ للاستقرار في المنطقة، وهي ناجمةٌ عن تصرّفات إيران والجماعات المدعومة منها، مثل حزب الله اللبناني. هناك اهتمام بالغ في التركيز على خطّ أنابيب شرق البحر الأبيض المتوسّط، الذي قد يُشكّل عاملاً حاسماً في أمن الطاقة لأوروبا، وتريد هذه الأخيرة الحفاظ عليه بالوسائل المتاحة كلّها، لذلك وجب التحرّك نحو عمق الشرق الأوسط قبرصياً.

يرى مُحلّلون أنّ العلاقة بين قبرص واليونان وإيران مُعقَّدة، لأنّ طهران تمتلك طموحات إقليمية لا تتناسب مع أوروبا، إذ تلعب دوراً رئيسياً في صراعات سورية والعراق ولبنان، التي نتج منها موجات تهجير لمسيحيي سورية مثلاً، وكذلك نموّ الجماعات الجهادية المُتطرّفة. وعلى الرغم من الصعوبات في طبيعة علاقات قبرص ما بين الشرق والغرب، يتعيّن على أثينا ونيقوسيا الحفاظ على قنوات اتّصال مفتوحة مع إيران، خاصّة على مستوى العلاقات الاقتصادية والثقافية، وتجنّب تبنّي موقفٍ عدائيٍّ تماماً. كما يظنّ مراقبون قبارصة أنّ على بلادهم (إلى جانب اليونان) تعزيز الحوار لتجنّب التصعيد في المنطقة، والتشديد على أهمّية التعايش السلمي. ثمّة تحرّك ملحوظ من البلدين للتنسيق مع الدول الأعضاء والمؤسّسات الأخرى في الاتحاد الأوروبي، وذلك في سبيل دعم المبادرات الرامية إلى الحدّ من نفوذ إيران وتداعيات تهديد ذراعها في لبنان؛ حزب الله، عبر السبل الدبلوماسية والاقتصادية، مع تجنُّب المواجهات المباشرة قدر المستطاع. نتيجة ما سبق، وقبل بضعة أيّام، زار تاسوس تزيونيس، رئيس جهاز المخابرات القبرصية (KYP) لبنان، والتقى نائب زعيم حزب الله، نعيم قاسم، وكذلك كان على موعد (برفقة مساعديه) مع مسؤولين بارزين في لبنان منهم وليد جنبلاط، ومدير مخابرات الجيش اللبناني العميد طوني قهوجي، ومدير الأمن العام بالإنابة اللواء إلياس البيسري، إضافة إلى سياسيين آخرين من بينهم نائب رئيس مجلس النواب، إلياس أبو صعب، والنائب عن حزب الله، محمد رعد. كان هدف الزيارة إرسال تطمينات إلى لبنان مفادها تأكيد قوّة العلاقة والتاريخ بين الشعبين القبرصي واللبناني، والنفي الكامل لأيّ نيّات عدائية لدى قبرص يمكن أن تكون جزءاً من هجوم قد يستهدف لبنان في حال نشوب حروب كبرى. كما كانت تداعيات الحرب في غزّة، وأزمة الهجرة إلى أوروبا، من بين الملفّات التي نُوقِشَت. وأشار القبارصة، في لبنان، إلى أنّ بلادهم تحوي قواعدَ عسكريةً ذات سيادةٍ منفصلةً عن قبرص، وأبرزها قاعدة ديكيليا جنوبيّ شرق قبرص في الشاطئ الشمالي لخليج مدينة لارنكا، وقاعدة أكروتيري الجويّة جنوب غربي قبرص التابعة لمدينة ليماسول، وهي مساحات عسكرية تُشكّل نحو 265 كيلومتراً من مساحة الجزيرة، أي نحو 3%، وتتبع كليّاً للمملكة المتّحدة، ولا قرار لقبرص فيها منذ استقلال الجزيرة عام 1960. كان لتوضيح هذا النوع من المعلومات مُؤشّر ينفض يد قبرص وأراضيها الخاضعة للحكومة الرسمية، من تناول مطاراتها وسواحلها بالاستهداف، بحسب فرضية حسن نصر الله، ويمكنه من ثم توجيه خطابه إلى حكومة بريطانيا، بحسب ما ألمح القبارصة.

> تجاوز القبارصة خطوط الاتحاد الأوروبي بالتواصل مع نظام الأسد، وهم يدركون أنّ القرار في لبنان غالباً ما يتأثّر بسياسات دمشق وطهران
>
> القبارصة أصدقاء مصالحهم عموماً، لعلّ أبرزها المصالح الاقتصادية والأمنية الواسعة مع إسرائيل

سبق تلك اللقاءات تواصل أمني بين قبرص وألمانيا، أعقبه انفتاح دبلوماسي الشكل، أمني في جوهره. أقنية تواصل خلفية، مباشرة ما بين قبرص وأطراف التوتّر في المنطقة. ولوحظ غضّ نظر متواضع عن تصنيف الكيانات الحليفة للاعبين الإقليميين، وتحييد العقوبات عن بعض الدول مثل سورية جانباً، في سبيل التفاهمات على قضايا تمسّ الأمن والاستقرار، فأرسلت قبرص تاسوس تزيونيس، الذي كان سفيراً سابقاً لبلاده في إسرائيل ما بين 2008 و2011. دبلوماسيٌّ محنّكٌ، يعمل بهدوء، يتجنب الدعاية والصور وحفلات الاستقبال إلّا إذا كان حضوره مطلوباً، شخصية غير تقليديّة، رصين، لكنّه أيضاً مفاوض صعب المراس، ساهم في انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، وفي برنامج استخراج رفات المفقودين والقتلى من حرب قبرص عام 1974، كما ساهم في تحديد المناطق البحرية وقضايا الطاقة عامة، هكذا تخبرنا عنه الصحافة القبرصية. لم تنته زيارة الوفد القبرصي المنطقة، إنّما أكمل تزيونيس إلى العاصمة السورية دمشق، للقاء اللواء رئيس شعبة المخابرات العامّة لدى نظام بشار الأسد حسام لوقا، وكان مبرّر الزيارة مناقشة ملفّات الحدود البحرية، والهجرة من سورية نحو قبرص، وكذلك تبادل المعلومات الأمنيّة بخصوص المُتطرّفين وتجارة البشر.

ربّما تجاوز القبارصة خطوط الاتحاد الأوروبي بالتواصل مع نظام الأسد منذ زمن، وهم يدركون (على الأرجح) أنّ القرار في لبنان غالباً ما يتأثّر بسياسات دمشق وطهران، خصوصاً على المستوى الأمني والاقتصادي. علاقات قبرص مع الأسد في الظلّ تكبر، ويكفي أن نتابع النشاط الاجتماعي والسياسي لسفارة سورية التابعة للأسد في العاصمة القبرصية نيقوسيا، فبعثتها الدبلوماسية تحضر بازاراً خيرياً ترعاه زوجة الرئيس القبرصي، ويشارك مسؤول البعثة عمّار عوض في احتفالات السفارات الأخرى بأعياد بلدانها الوطنية أمام أعين الإعلام القبرصي. القطيعة بين نيقوسيا ودمشق، ليست قطيعةً تماماً، وكانت العلاقات بين نظام الأسد وقبرص شهدت تطوّرات كبيرة كُشف آخرها في تحقيق استقصائي بعنوان «أسرار قبرص»، إذ تورّطت شركات وهمية في شراء مُعدّات نفط، كان نظام الأسد قد طلبها من الشركات الحكومية في قبرص، محاولاً الالتفاف على العقوبات الدولية بحق نظامه عبر وسطاء يملكون تلك الشركات الوهمية. يمكن الاستنتاج، بناءً على ما سبق، أنّ لدى قبرص النيّة الفعليّة بالانفتاح علناً مع الأسد، لمتابعة مصالحها الأمنية مع الحفاظ على مسافة الحياد المطلوبة أوروبياً. لا بدّ من الانتباه أنّ وفد رئيس المخابرات القبرصية ذهب إلى لبنان بدايةً، ثمّ اختتم زياراته المكوكية في دمشق مع رئيس المخابرات العامة للأسد، حسام لوقا. وبالعودة إلى لقاءات الوفد القبرصي في لبنان، نلاحظ كيف كانت المباحثات تتركّز في المسؤولين الرسميين في الدولة اللبنانية، مع التأكيد أن تهديد حزب الله لقبرص لا شكّ أنّه تجاوزٌ للحكومة والمجتمع. هذا ما يُعتقَد أنّه حدث، بدليل كثرة اللقاءات الأمنية بين القبارصة واللبنانيين. هناك نيّة لتعميق التفاهم مع المؤسّسة الأمنية الرسمية في بيروت، ولا سيما بعد المنحة الأوروبية التي قُدِّمت إلى لبنان في مايو/ أيّار الفائت، بقيمة مليار يورو. طلب الأوروبيون وفي رأسهم رئيس قبرص، نيكوس خريستودوليدس، من لبنان الدولة، مكافحة الهجرة، وصدّ قوارب المهاجرين العابرة من لبنان نحو قبرص، كما شهدنا في الأشهر الثلاثة السابقة تطوير خطط أمنية للإيقاع بمهرّبي البشر، من جهة، وترحيل معظم اللاجئين السوريين من لبنان، من جهة أخرى.

قد ترى قبرص أنّ حزب الله اللبناني، يُشكّل عاملاً مهمّاً في عدم الاستقرار على مستوى المنطقة، وحتّى تواجه التهديدين الأمني والإعلاميّ للحزب، فهي تحاول أن تدعم لبنان دولةً عبر الأوروبيين، وتتركّز استراتيجية الدعم في تقديم المساعدات الإنسانية والدعم المالي، بهدف تعزيز سلطة مؤسّسات الدولة، وإضعاف سلطة الجماعات المسلّحة مثل حزب الله. وانطلاقاً من ذلك، سمحت قبرص للمستثمرين اللبنانيين بالعمل في أراضيها أخيراً، من دون معوقات تذكر، خصوصاً في تجارة العقارات والصرافة وتجارة السيارات. كما سمحت للجالية العربية في قبرص بالاحتجاج ضدّ إسرائيل، وتركت لأحزابٍ قبرصيةٍ كبيرةٍ مثل أكيل حرّيةَ رفع حدُود معارضته لسياسات الحكومة الداعمة لإسرائيل باستخدام الموانئ القبرصية لدواعٍ عسكرية واقتصادية. هناك العديد من الظواهر الأخرى التي تعكس لغةَ الحياد القبرصية في التعامل مع التهديدات المتسارعة من الداخل والخارج، ولا يغيب عن الذهن أنّ القبارصة أصدقاء العرب، وكذلك اللاجئين، وهم يعملون معهم اليوم. في الحقيقة هم (القبارصة) أصدقاء مصالحهم عموماً، ولعلّ أبرزها في الساحة هي المصالح الاقتصادية والأمنية الواسعة مع إسرائيل.

(كاتب سوري في قبرص)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■
الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■
منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads